

الاقتصادية

المؤشر السعري
6216.04
بتغير قدره
-61.17
0.97%

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

البورصة القطرية تغلق على ارتفاع 18 نقطة

الدوحة - كونا: أقلت بورصة قطر في تعاملات أمس على ارتفاع بلغ 18 نقطة ليستقر المؤشر عند مستوى 8508 نقاط. وساهم في هذا الارتفاع معظم قطاعات السوق، في حين بلغ حجم التداول 16,1 مليون سهم وصلت قيمته إلى 346,7 مليون ريال قطري نفذت من خلال 5030 صفقة. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت أسهمها في تداولات أمس 19 شركة، قاطبها انخفاض 19 أخرى.

شهدت تشابكاً بالأيدي وتراشيقاً بالألسن والشرطة فضت المشاجرة عمومية «الدولية للإجارة» توافق على استمراريتها وتولية مجلس إدارتها تعديل أوضاعها



جانب من الجمعية العمومية غير العادية (قاسم باشا)

شهدت الجمعية العمومية غير العادية لشركة الدولية للإجارة والاستثمار شدا وجذبا وتعاللي الأصوات بين رئيس مجلس إدارة الشركة مشعل النمش وممطي شركة الأبراج القابضة بسبب وجود اختلاف بين حقيقة وصحة إجراءات قامت بها الشركة، فضلا عن توجيه اتهامات بادعاءات باطلة وأخرى كاذبة، الأمر الذي دفع رئيس مجلس الإدارة لعرض بند تصفية الشركة أمام الحضور لغلق باب النقاش، إلا أنه لم يبادر أي من المساهمين في التصويت على ذلك البند، وتم إقرار استمرارية الشركة وتولية مجلس الإدارة الحالي الأمور لتعديل أوضاعها، إلا أن ذلك الأمر دفع البعض إلى التشكيك بالأيدي خارج قاعة انعقاد الجمعية، حيث جرى تراشق بالألسن وتوجيه الألفاظ بذيئة بين مساهمين في الشركة ومجلس الإدارة، ولم ينجح ذلك إلى أن حضرت الشرطة وفضت المشاجرة واتخذت الإجراءات اللازمة.

وفي ذات السياق استعرض رئيس مجلس إدارة شركة الدولية للإجارة والاستثمار مشعل النمش بحضور ممثلون من شركة الأبراج القابضة خطوط مجلس الإدارة لإنقاذ الشركة، خاصة في عملية تنفيذ أصول الشركة في كل من الفجيرة وسورية ومصر، وموضحا تنفيذات الإدارة الحالي هو صاحب المبادرة في تنفيذ أصول الشركة في الفجيرة، بعد قيامه بإبرام تسوية لتتنازل عن قطعتي أرض من إجمالي قطع الأراضي التي كانت بحوزة الشركة وعددها 4 قطع ومروثة لدى أحد المستثمرين (فالح الرشيد) مقابل تنفيذ ملكية



د.سلطان باهبري متوسلا الجمعية العمومية

مشاركها بنسبة 141/ مقارنة بعام 2010، فيما استمرت في زيادة إجمالي الإيرادات التشغيلية 270/ عن عام 2010، وذكر أن الشركة أنجزت أمورا أخرى خلال العام الماضي منها على سبيل المثال توقع اتفاقية لتمويل توسعاتها مع الصندوق العالمي للأسواق الناشئة Global Emerging Markets على أن تحصل الشركة مبدئيا على مبلغ 158,8 مليون درهم إماراتي (43 مليون دولار) بموجب هذه الاتفاقية على أن تمتد فترة التمويل إلى 5 سنوات. وأشار إلى أن اتفاقية التمويل التي تم توقيعها ما بين الطرفين أخيرا تعد الأولى من نوعها لـ GEM في السوق الكويتية والأسواق الخليجية، مشيرا إلى أن التطورات التي تشهدها هيتس منذ سنوات ساعدت كثيرا في دفع المؤسسات المالية المتخصصة إليها متوقعا إبرام شراكات إستراتيجية جديدة خلال الفترة المقبلة.

الحالي بنسبة 25/، لافتا إلى انهيتس اسبانيا حققت صدى ملحوظا في السوق الإسبانية مع مؤشرات بيانية متصاعدة على عكس التوجه الاقتصادي الحقيقي السلبي لأوروبا. وأشار باهبري إلى أن إيرادات الشركة في اسبانيا ارتفعت خلال العام الماضي 2011 بنسبة 35/ لتصل إلى 13 مليون دولار مقارنة بـ 9,6 ملايين دولار للعام 2010، فيما ينتظر أن تسجل مزيد من النمو في تلك الإيرادات خلال العام 2012 لتصل الإيرادات إلى 17 مليون دولار أي بزيادة تصل إلى 35/ عنها عام 2010، إذ تعتبر حاليا إحدى أسرع شركات شبكات الاتصالات المتكاملة الافتراضية نموا في اسبانيا، واستمرت شركة هيتس لتبليكوام القابضة في الاستثمار في شركة هيتس اسبانيا وقد عملت على زيادة نسبة ملكيتها فيها لتصل إلى 100/ خلال العام. وعن هيتس غينيا الاستوائية، قال: «عملت على زيادة قاعدة

حقوق مساهمي الشركة وصلت إلى 96,5 مليون دينار

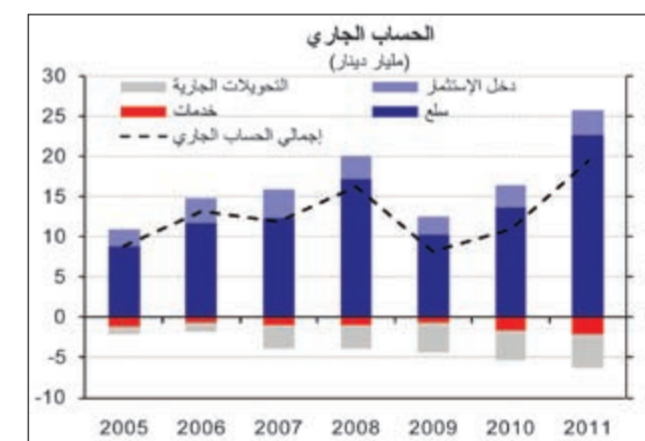
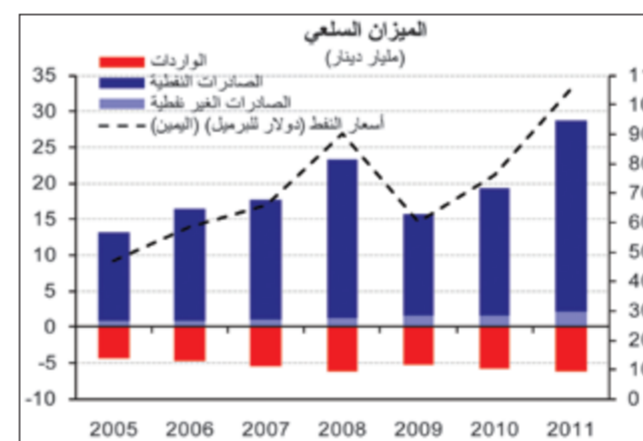
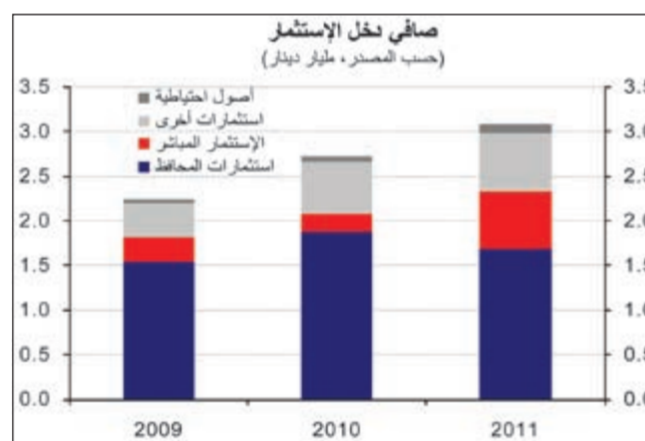
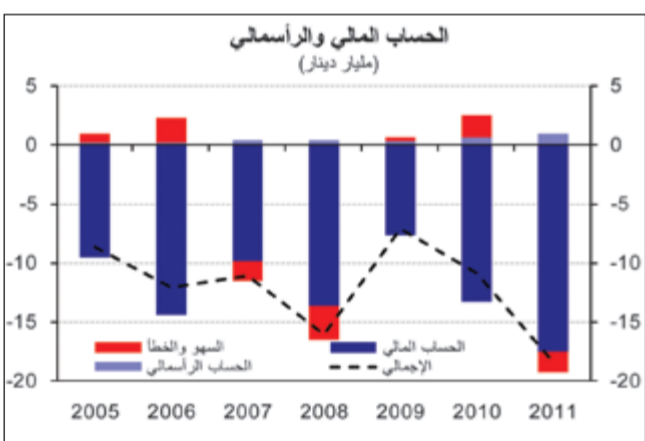
في نهاية 2011

وقال رئيس مجلس الإدارة في شركة هيتس لتبليكوام القابضة د.سلطان باهبري أن الشركة تبقي في الأسواق التي تنشط فيها، ثابته في الأسواق التي تنشط فيها سواء في القارة الأفريقية أو اسبانيا وغيرها، لافتا إلى أن الشركة بصدد التوسع في أسواق جديدة وتحديد الناشئة منها عن طريق تلك حصص مؤثرة في عدد من شركات الاتصالات. وأوضح باهبري على هامش امس تقرير مجلس الإدارة وبنود الأعمال أن إجمالي إيرادات الشركة خلال العام الماضي 2011 بلغ نحو 262,7 مليون دولار وسط توقعات بأن يتزايد بشكل ملحوظ خلال العام الحالي 2012 خصوصا أنها باتت على أبواب مرحلة قطف ثمار استثماراتها في الأسواق التي تنشط فيها، لافتا إلى أن موجودات الشركة بلغت نحو 144 مليون دينار حتى نهاية العام الماضي. وأشار إلى أن حقوق مساهمي الشركة وصلت إلى 96,5 مليون دينار مع نهاية العام 2011، فيما اهتمت الشركة بإعادة هيكلة بعض استثماراتها بما يتواءم مع المستحقات التي طرأت في ظل الأزمات المتلاحقة، لافتا إلى أن الشركة سجلت عددا من الإنجازات المهمة خلال عام 2011، بداية من هيتس تنزانيا التي دخلت حيز التشغيل الفعلي مروراً بهيتس اسبانيا للاتصالات، وهي شركة تابعة، حيث سجلت ارتفاعا بنسبة بلغت 25/ في حجم مبيعاتها خلال السنة المالية الماضية 2011. وتوقع باهبري مزيدا من النمو خلال الفترة المقبلة خصوصا أن هناك مؤشرات تؤكد أن الشركة في طريقها إلى زيادة قاعدة عملائها خلال العام

أكد أن قراره تم بناء على قرار من قبل مجلس الإدارة، فما لبث أن قام الطرف الأول بالاحتجاج أمام ممثل وزارة التجارة بدر الشمري على ما يسرده النمش من كلام مغاير للواقع. وأضاف النمش أن هناك تقريرا من قبل محام تم تعيينه من قبل مجلس إدارة سابق للشركة وجه فيه تحفظات وملاحظات على أداء مجلس الإدارة في التأخر في إجراءات تنفيذ أصول. ووافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة بنسبة حضور بلغت 89,83/ على تعيين مكتب محاسبي للتدقيق على المخالفات التي تمت على مدار الـ 5 سنوات الماضية من عمر الشركة، وتحديد مسؤولية الأطراف التي تسببت في إلحاق خسائر للشركة وضمان حقوق مساهميها، كما وافقت على استمرارية الشركة وعدم تصفيتها.

● محمود فاروق

«الوطني»: فائض الحساب الجاري يسجل مستوى قياسياً في 2011



استثمارات أقل مخاطرة بعيدا عن السندات والأسهم. اما الحساب الرأسمالي وهو مصدر صغير آخر للتدفقات فشهد ارتفاع التدفقات إلى الداخل بمقدار 0,4 مليار دينار لتصل إلى 1 مليار دينار تقريبا في العام 2011، وذلك بسبب دفعات تعويضات الأمم المتحدة. وقال التقرير ان بنك الكويت المركزي تراكمت لديه احتياطات للسنة الثامنة على التوالي. وارتفع هذا التخزين في الاحتياطات، الذي يعادل أيضا الفائض في ميزان المدفوعات، بمقدار قياسي بلغ 1,2 مليار دينار في العام 2011 مقارنة بواقع 0,2 مليار دينار في العام 2010. وأضاف أنه بالنظر إلى وضع ميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع (أو الوضع الكلي لميزان المدفوعات) والذي يأخذ في الحسبان التغيرات في قيمة الاحتياطات التي يملكها بنك الكويت المركزي إضافة إلى التغير في قيمة الموجودات الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية - وهي في المجموع تمثل الاحتياطات الأجنبية - وارتفع هذا القياسي بلغ 13,5 مليار دينار في العام 2010 إلى مستوى قياسي بلغ 13,5 مليار دينار في العام 2011.

أيضا ضعف الكويت في استقطاب الاستثمارات من الخارج. ومن ناحية أخرى لفت التقرير إلى أن استثمارات المحافظ، والتي تمثل الاستثمارات في الأدوات المالية شهدت ترجعا في صافي التدفقات إلى الخارج من 2,6 مليارات دينار في 2010 إلى 2,6 مليار دينار في 2011. ويرجع معظم هذا التراجع إلى انخفاض استثمارات الكويتيين في سندات الدين الأجنبية، التي شهدت عودة استثمارات تقدر بحوالي 1,5 مليار دينار في العام 2011. وقال ان حسابات الاستثمارات الأخرى، الحكومة بمعظمها من صافي القروض الخارجية والاستثمارات في حسابات الودائع القصيرة الأجل، كانت المصدر الأكبر للتدفقات إلى الخارج في العام 2011. وشهد الحساب ارتفاعا كبيرا في التدفقات إلى الخارج من 7 مليارات دينار في 2010 إلى 12,6 مليار دينار في 2011. وتعتبر هذه الفئة متقلبة بشكل خاص، ولكن التدفقات إلى الخارج في العام 2011 هي الأكبر على الإطلاق، ويرجع معظم الارتفاع في هذه التدفقات إلى استثمارات الحكومة في العملات الأجنبية والودائع والتي ارتفعت بمقدار 5 مليارات دينار تقريبا في العام 2011 عن العام السابق، وقد يعكس ذلك تحولا في تجميع الحكومة لأصول الأجنبية في

وفي الحسابات الرأسمالية والمالية، وهي الوجه الأخر ويعتبر العجز سمة ثابتة لميزان خدمات السفر بسبب طبيعة القطاع في الكويت. وأوضاع التقرير من الدخل الاستثماري (الصنف ضمن الدخل الأولي) يشكّل مساهما رئيسيا آخر في ارتفاع الفائض في الحساب الجاري، ويتضمن إيرادات من أصول تدن دخلا. وتملكها الحكومة بالدرجة الأولى. وقد ارتفع الدخل الاستثماري الذي أعقب الأزمة المالية، ما يشير إلى انتعاش في الاستثمارات الكويتية في الخارج. وتشهد كل مكونات الحساب المالي عجزا، أي ان الكويت تستمر في الاستثمارات الأجنبية، مما تلقاه من المستثمرين الأجانب. أما الاستثمارات المباشرة، والتي تمثل حصص أسهم الملكية طويلة الأمد، فقد بقي العجز فيها مستقرا نوعا ما عند حوالي 2 مليار دينار. وارتفعت الاستثمارات المباشرة في الخارج بنسبة 66/ تقريبا لتصل إلى 2,4 مليار دينار في العام 2011، متجاوزة بذلك الارتفاع الأقل البالغ 21/ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت ليصل إلى 0,1 مليار دينار. ورغم أن ذلك يشير إلى استثمارات قوية للمؤسسات الكويتية في الخارج، فإنه يعكس

إلى الخارج مقداره 0,4 مليار دينار. وتعتبر العجز سمة ثابتة لميزان خدمات السفر بسبب طبيعة القطاع في الكويت. وأوضاع التقرير من الدخل الاستثماري (الصنف ضمن الدخل الأولي) يشكّل مساهما رئيسيا آخر في ارتفاع الفائض في الحساب الجاري، ويتضمن إيرادات من أصول تدن دخلا. وتملكها الحكومة بالدرجة الأولى. وقد ارتفع الدخل الاستثماري الذي أعقب الأزمة المالية، ما يشير إلى انتعاش في الاستثمارات الكويتية في الخارج. وتشهد كل مكونات الحساب المالي عجزا، أي ان الكويت تستمر في الاستثمارات الأجنبية، مما تلقاه من المستثمرين الأجانب. أما الاستثمارات المباشرة، والتي تمثل حصص أسهم الملكية طويلة الأمد، فقد بقي العجز فيها مستقرا نوعا ما عند حوالي 2 مليار دينار. وارتفعت الاستثمارات المباشرة في الخارج بنسبة 66/ تقريبا لتصل إلى 2,4 مليار دينار في العام 2011، متجاوزة بذلك الارتفاع الأقل البالغ 21/ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت ليصل إلى 0,1 مليار دينار. ورغم أن ذلك يشير إلى استثمارات قوية للمؤسسات الكويتية في الخارج، فإنه يعكس

الكويتي إلى معدل سنوي قدره 105 دولارات للبرميل. وارتفعت أيضا الصادرات غير النفطية خلال العام بحوالي 25/، ولكن إسهامها في مجموع الصادرات بقي محدودا إذ بلغت نسبته 7/.

واستمر ارتفاع الواردات منذ تراجعها في العام 2009، إذ نمت بنسبة 5/ في العام 2011 لتصل إلى 6 مليارات دينار. ولكن النمو في الواردات يبقى أقل مقارنة بالمعدل المسجل قبل الأزمة والبالغ 15/ (2001 - 2008).

وأشار إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري، وهو أكبر مكون الحساب الجاري. فقد ارتفع الميزان السلبي بمقدار 9 مليارات دينار في العام 2011 ليبلغ مستوى قياسيا قدره 23 مليار دينار بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية. وكان السبب الرئيسي وراء ذلك ارتفاع نمو الصادرات النفطية بنسبة 50/، التي تشكل أكثر من 90/ من مجموع الصادرات، والتي بلغت مستوى قياسيا مقداره 27 مليار دينار في العام 2011، وذلك بسبب ارتفاع الارتفاع السريع في سعر النفط

العام 2008 ومعدل السنوات الخمس السابقة والبالغ 12 مليار دينار. وجاءت كل الزيادة تقريبا في فائض الحساب الجاري من الارتفاع الحاد في الميزان السلبي، وهو أكبر مكونات الحساب الجاري.

وقد ارتفع الميزان السلبي بمقدار 9 مليارات دينار في العام 2011 ليبلغ مستوى قياسيا قدره 23 مليار دينار بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية. وكان السبب الرئيسي وراء ذلك ارتفاع نمو الصادرات النفطية بنسبة 50/، التي تشكل أكثر من 90/ من مجموع الصادرات، والتي بلغت مستوى قياسيا مقداره 27 مليار دينار في العام 2011، وذلك بسبب ارتفاع الارتفاع السريع في سعر النفط

ارتفاع احتياطات «المركزي» بمقدار 1,2 مليار دينار في 2011

دفع ارتفاع أسعار النفط بفائض الحساب الجاري إلى مستوى قياسي مقداره 20 مليار دينار في العام 2011 أي ما يعادل 42/ من الناتج المحلي الإجمالي. ارتفعت التدفقات المالية إلى الخارج مدفوعة بالاستثمارات الحكومية في العملات والودائع الأجنبية والتي بلغت 10 مليارات دينار.

ارتفعت احتياطات بنك الكويت المركزي بمقدار 1,2 مليار دينار في العام 2011 أي أعلى بكثير من الارتفاع المسجل في العام 2010 والبالغ 0,2 مليار دينار. ذكر تقرير بنك الكويت الوطني أن البيانات الأخيرة الصادرة عن بنك الكويت المركزي تظهر القوة الهائلة لمركز الكويت الخارجي. فقد ولدت إيرادات النفط القوية في العام 2011 فائضا ضخما في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ما أتاح مزيدا من الارتفاع في احتياطات الكويت الضخمة من الأصول الأجنبية. وقال التقرير ان فائض الحساب الجاري سجل قفزة كبيرة في العام 2011، إذ ارتفع من 11 مليار دينار في العام 2010 ليبلغ مستوى قياسيا مقداره 20 مليار دينار، أي ما يعادل 42/ من الناتج المحلي الإجمالي. ويتخطى هذا المستوى الرقم القياسي السابق المسجل في

السنة	2010	2009	2008	2011
الصافي	19,531	10,975	8,138	16,195
السلع (صافي)	22,722	13,632	10,330	17,206
الخدمات (صافي)	-2,079	-1,616	-655	-1,026
الدخل الأولي (صافي)	3,062	2,700	2,211	2,888
الدخل الثانوي (صافي)	-4,174	-3,741	-3,747	-2,874
الحساب الرأسمالي	970	608	290	465
الحساب المالي	-17,445	-13,325	-7,667	-13,602
الاستثمار المباشر (صافي)	-2,294	-1,360	-2,149	-2,218
استثمارات المحافظ (صافي)	-2,571	-4,835	-2,358	-7,557
المشتقات المالية (صافي)	33	-7	-14	-
استثمارات أخرى (صافي)	-12,612	-7,123	-3,146	-3,827
السو والخطا	-1,231	-159	-1,088	-172
فائض ميزان المدفوعات	-1,825	1,902	327	-2,886
فائض ميزان المدفوعات الواسع	1,231	159	1,088	172
فائض ميزان المدفوعات الواسع	13,458	10,480	7,550	8,420